المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المؤتمر السّنوي لمراكز الدّراسات السياسيّة والإستراتيجية في الوطن العربيّ:

تحولات جيوستراتيجية في سياق الثّورات العربيّة

15-17 كانون الأول/ديسمبر 2012

التطوّرات الأخيرة والمشهد الجيوسياسيّ

سليمان سينسوي

هذه نسخة أولية للورقة لأغراض العرض في المؤتمر، ولا يجوز استخدامها أو الاقتباس منها لحين نشرها في صيغتها النهائيّ

المؤتمر السّنوي لمراكز الدّراسات السياسيّة والإستراتيجية في الوطن العربيّ:

تحولات جيوستراتيجية في سياق الثّورات العربيّة

التطوّرات الأخيرة والمشهد الجيوسياسيّ

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2012

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع رقم: 826 – منطقة 66 – الدفنة

ص. ب: 10277 – الدّوحة، قطر

هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+

www.dohainstitute.org

ملخّص ....4...
خلفيةٌ تاريخيةٌ ....5...
الشرق الأوسط اليوم ....6..............................
العلاقات التركية الأميركية والشرق الأوسط ....10.
سياسة الهوية ومستقبل الشرق الأوسط ....12...
الوضع الراهن في أوروبا وارتداداته المحتمَلة على المنطقة ..17..
خلاصة ....18..
تعقيبٌ طارق عبد الجليل على الورقة ....20..........

مسودة

ملخّص

إنّ الشرق الأوسط منطقةٌ مرشّحةٌ لتكون مركز قوةٍ في القرن الحادي والعشرين يحتضن تناقضاتٍ عميقةً وفرصًا وتهديداتٍ. فإذا أمكن إدارة هذه التناقضات بصورةٍ جيّدةٍ يغدو النجاح ممكنًا أكثرَ. أمّا إذا جرى التلاعب بهذه التناقضات والاختلافات بتنافسٍ لا طائلَ منه بين اللاعبِين الأجانبِ والإقليميّين، فقد تواجه المنطقة نتائجَ غيرَ متوقّعةٍ. ومن وجهة نظري، ينبغي أن تتبنى تركيا ودول الشرق الأوسط اتّجاهاتٍ أكثرَ براغماتيةً وعمقًا ضمن فهمٍ عامّ ندعوه "المخاطر النسبية، والاعتماد المتبادَل" عوضًا عن التوجّهات الانفعالية. وبالفعل، إذا أمكننا أنْ نفهم هذه التطورات في العالم والمنطقة، يمكننا عندئذٍ أنْ نصبح أقوى – كدولٍ صديقةٍ وشقيقةٍ – ويُتاح لنا عند ذلك تحويل التطوّرات التي تشهدها منطقتنا إلى فرصٍ.

كلماتٌ مفتاحيةٌ: تعدّد الأقطاب، الاندماج، القومية الصغرى، الأمن متعدّد الأبعاد، سياسات الهوية، الموارد البشرية.

مسودة

خلفيةٌ تاريخيةٌ

لا يمكن أنْ تتحوّل الثورات العربية إلى ربيعٍ إلّا إذا وضعنا "الحاضر في مكانه الصحيح بين الماضي والمستقبل". وما انفكّ اللاعبون في المنطقة يتبدّلون، في الوقت الذي بقي فيه ميزان القوى وعلاقات المصالح على حالها دون تغييرٍ. ومن الواضح أنّ المنطقة التي تدعى "الشرق الأوسط" تشهد تكرارًا جديدًا لحركات المدّ والجزر. فالصعود الإسلاميّ الذي شهدته هذه المنطقة عرّضها لهجومين شنّتهما قوّتان كبيرتان بفاصل قرونٍ عديدةٍ. ففي القرن الحادي عشر، اجتاحت الجيوش الصليبية، تلبيةً للدعوة البيزنطية، المنطقة، قادمةً من الغرب وتسبّبت بعددٍ كبيرٍ من المشكلات والاضطرابات والقلاقل وأغرقت البلاد بحمّامات الدم. بعد ذلك، تعرّضت المنطقة في القرن الثالث عشر للغزو المغوليّ القادم من الشرق، لتعيش فصلًا آخرَ من عدم الاستقرار والتدمير.

وعانت الجغرافيا المتضرّرة من الغزوات الصليبية، اضطرابًا جديدًا سببه الغزو المغوليّ الذي شُن من الجهة المقابلة، في وقتٍ كان يُعتقد أنّ زمن الهجمات قد ولّى. وبات المسيحيون –كالأرمن مثلًا – أقرب إلى هؤلاء الغزاة أثناء تلك الأحداث، وذلك وفقًا لمنظورهم التاريخي.

ولم يتردّد الحشّاشون، وهم فرقةٌ دينيةٌ، ظاهريًا، لكنّها قائمةٌ، في حقيقة أمرها، على الإرهاب، في إقامة الصلات مع جماعاتٍ شتّى. فتحالفوا مع الصليبيّين تارةً، ووقفوا ضدّهم تارةً أخرى. وضمن ممارستها للعبة التوازنات، حاولت هذه البنى، مثلها مثل أيّ قوةٍ لا تستطيع أنْ تنشئ مركز قوةٍ خاصّ بها ولا يقبلها أهل منطقتها التي تعيش فيها، أنْ تبني تحالفاتٍ سلبيةً في أكثرَ من مكانٍ، ضدّ القوى الإقليمية التي سعت إلى لجم سلطتها. ونشأت في هذه الأثناء حركاتٌ مناهضةٌ أطلقتها قوًى إقليميةٌ، كالأيّوبيّين، لتقف في وجه هذه الغزوات، ونجحت في بعض الأحيان بصدّها وبتوجيه ضربةٍ قاصمةٍ نهائيةٍ للوجود المغوليّ والصليبيّ. وهكذا، نجت المنطقة من محاولة إقصائها عن مسار التاريخ وسلبها فتمكّنت من البقاء على مسرح التاريخ بهويتها الخاصّة. وتشكّلت في العصر الحديث مراكزُ وموازينُ قوى جديدةٌ نتيجةَ التغيّرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي طرأت على المستويْين الإقليميّ والعالميّ.

وإذا أسقطنا تقييم هذا الماضي على الحاضر، يمكننا القول إنّ المنطقة تشهد محاولةً لدفعها خارج التاريخ، وهي لم تتمكّن من إثبات وجودها بسبب التهديدات القادمة من الغرب والشرق في الفترات التي تعرف بالأزمنة

الحديثة. فقد وقعت المنطقة تحت سيطرة النفوذ البريطانيّ الذي اكتسب بعدًا رأسماليًّا إمبرياليًا جديدًا بفضل الثورة الصناعية، مبشرةً بمفهوم "الغرب" في بداية القرن التاسع عشر عبر تنفيذ مخطّطاتٍ لهذه المنطقة ولغيرها. ووجدت المملكة المتّحدة التي بالكاد سبقت فرنسا، وشغلت موقعًا قويًا في المنطقة الفرصة سانحةً لتسريع خطواتها وللمضي قُدُمًا.

وعليه، ليست علاقات الصداقة والعداء في "الشرق الأوسط" جديدة ولا عابرةً على المنطقة. وما العناصر الانفصالية فيها سوى انعكاساتٍ مماثلةٍ لتحالفاتٍ نشأت أثناءَ الحملات الصليبية والأحداث المريرة التي شهدتها المنطقة في أثناء الغزو المغوليّ. وليس من المفاجئ أنْ نرى اليوم الوجوه والمشاريع القديمة ذاتها تتكرّر لدى البحث وراء كواليس الصراعات الراهنة، عن اللاعبين الفاعلين الساعين لتغيير ميزان القوى. وإذا سئلنا "بمَ يختلف الأمس عن اليوم؟" فالجواب ببساطةٍ هو: ليس هناك دولٌ قويةٌ في المنطقة اليوم. في "الأمس"، كان هناك قوًى يمكنها التدخّل في مسار الأحداث بهويتها واقتصادها وثرواتها، أمّا "اليوم" فنلمس مشهدًا سياسيًا لا يتيح التدخّل بأحداث المنطقة إلّا من خلال بوابة التحالف مع الخارج. وبات مكتوبًا على السياسات المبنية على التطورات الراهنة وحدها أنْ تتلقّى ضربةً قاصمةً من الروابط والجذور التاريخية العميقة، ما لم ينظر جيّدًا إلى قوة المنطقة وضعفها تاريخيًا، مع أخذ الرموز التاريخية والثقافية بعين الاعتبار.

الشرق الأوسط اليوم

كان القرن التاسع عشر حقبةً أوروبيةً، في حين أنّ القرن العشرين حقبةٌ أميركيةٌ بامتيازٍ. أمّا القرن الحادي والعشرين فسيكون حقبةً آسيويةً إذا نظرنا إليه عمومًا. يشكّل هذا التوصيف أساس عالم اليوم خاصّةً في السنوات العشر الأخيرة. فقد بدأ يتشكّل عالم اليوم وتجتمع شروطه، عندما نهضت في آسيا منذ بداية القرن الحالي جميع القوى المرشّحة لمواجهة أوروبا الغربية والكتلة الغربية المتمحورة حول الولايات المتّحدة الأميركية.

فقد غيّر ظهور هذا العدد من المرشّحين الأقوياء على المستويَيْن الإقليميّ والدوليّ في آسيا، النموذجَ العالميّ الأساسيّ وهيَّأ الشروط لنموذجٍ عالميّ متعدّد الأقطاب يلي النظام العالميّ ثنائي القطبية ونظام القطب الواحد. وبطبيعة الحال، حتّى إنْ لم يكن بالإمكان مشاهدة الأدوار بوضوح كافٍ، فإنّنا نلحظ اليوم دخول العالم نظامًا جديدًا متعدّد الأقطاب. لقد شهد العالم من قبل حقبًا متعدّدة الأقطاب، لكنّه لم يعرف من قبل هذا العدد من "القوى" التي تتمتّع بهيمنةٍ متشابهةٍ من ناحية التكنولوجيا والبنى التحتية في عصرٍ سمّته الأساسية التكنولوجيا المتقدّمة. ووفّر هذا الوضع فرصًا كثيرةً وتسبّب بمخاطرَ وتهديداتٍ مهمّةٍ، وهو ما صعّب، على الأقلّ، على صنّاع السياسات والمنظّمات الدولية والدول الكبرى وعلى أيّ طرفٍ آخرَ، عملية إنتاج السياسات وتنفيذها، لأنّ اللاعبين الذين كانوا يرسمون السياسات وفقًا لمعادلاتٍ بمتغيّرٍ واحدٍ أو اثنيْن، باتوا يواجهون أزمةً عميقةً في وضع الأولويات وفق ترتيبها الصحيح في ظلّ عالم متعدّد القطبية.

تمخّض النظام العالميّ متعدّد الأقطاب عن متغيرّاتٍ جديدةٍ عديدةٍ بالنسبة إلى جميع اللاعبين، ترتبط ثلاثةٌ منها ارتباطًا وثيقًا بآسيا بصورةٍ خاصّةٍ. وبوسعنا أنْ نرى المتغيّرات الرئيسة تتشكّل من جديدٍ وتتمأسس في بيئةٍ من المنافسة بين أقطابٍ متعدّدةٍ.

إنّ أحد هذه المتغيّرات هو "الاندماج". فبعد الإمبراطورية الرومانية، يُعدّ الاتّحاد الأوروبيّ أبرزَ محاولةٍ اندماجٍ شهدها التاريخ. وعملية الاندماج الأوروبيّ هي إحدى محاولات الاندماج المعاصرة الأكثر أهميةً. وحذت حذوها محاولاتٌ عديدةٌ في أنحاءٍ متفرّقةٍ من العالم. فمثلًا، يصبّ تجمّع 33 دولةً في أميركا اللاتينية تحت مظلّةٍ واحدةٍ جامعةٍ والعديد من محاولات التجمّع ما دون الإقليمية في الاتّجاه نفسه. وينطبق الأمر نفسه على القارّة الإفريقية. وفي الحقيقة أصبح الاندماج بالنسبة إلى الدول الصغيرة والمتوسطة ممرًّا إجباريًا في عالمٍ تزداد فيه حدّة المنافسة، وباتت قدرة هذه الدول على المنافسة في ظلّ النظام الدوليّ تتوقّف على الموقع الذي تشغله ضمن المنظّمات الإقليمية المختلفة.

أمّا المتغيّر الأساسيّ الثاني الناشئ فهو مفهومٌ يتناقض مع الاندماج، لكنّه يعمل بالتزامن معه؛ إنّه "القومية الصُّغرى". فثمّة تكهّناتٌ تقول إنّ هناك دولًا جديدةً بعدد الدول الموجودة في الأمم المتّحدة ستنضمّ إلى النظام العالميّ خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، وأنّ الشروط اللازمة في هذا الشأن قد توفّرت. ويؤكّد عددٌ كبيرٌ من المعطيات والتطورات هذه التكهّنات. فإذا أخذنا في الحسبان الأحداث التي شهدها الربيع العربيّ،

يتبيّن أنّ الدول الآسيوية، والشرق أوسطية بخاصّةٍ، تنطوي على الخطر الأكبر. وبوسعنا القول إنّ موجة "القومية الصغرى" ستشمل معظم الدول الآسيوية عمومًا، والشرق أوسطية خصوصًا، نتيجةً لتركيبتها الإثنية وضعف تجربتها الديمقراطية والتفاوت الهائل في مستوى الدخل والتناقض بين متغيراتٍ كثيرةٍ.

وثمّة متغيّرٌ أساسيّ جديدٌ آخرُ يتمثّل في انتهاء عصر التقديرات (البيانات العلمية الحسابية) ونشوء عصر جديد لا مجال فيه سوى لمقاربة الأحداث المستقبلية نظرًا لتعذّر الوصول إلى تكهّنات دقيقةٍ في ظلّ بيئةٍ تشهد منافسةً بين عدّة أقطابٍ وما نتج عنها من نماذجَ جديدةٍ. وبالفعل، عدّل حلف الناتو وثيقته الأمنية وفق منظورٍ أساسيّ هو "التحول من التكهّن إلى التوقع". وهذا يعنى، بالنسبة للعالم أجمعَ، حكم الدول ضمن إدارة أزماتٍ لا نهاية لها. وقد أكّدت الأزمة المالية العالمية التي اندلعت عام 2008، صحّة تلك المقولة. وهكذا تصبح إدارة الأزمات المستمرّة شأنًا عالميًا. أمّا المثال الأبرز لهذا التحوّل من التكهّن إلى التوقع، فيكمن في الربيع العربيّ الذي انطلق في أواخر عام 2010، ولا يزال يفرض تأثيره على دولٍ مختلفةٍ وبطُرقٍ متباينةٍ. وقد بدأ أصدقاؤنا، في الولايات المتّحدة الأميركية على نحوٍ خاصّ، استخدام اسم "الصحوة العربيّة".

وإذا نظرنا إلى سورية، يتبيّن لنا بوضوحٍ ارتداداتِ تعدّد الأقطاب على التنافس بين الشرق والغرب، ولا سيما بين آسيا والدوّل الغربية ومحاولاتها للتجمّع وتشكيل التكتّلات. وأعتقد شخصيًا أنّ الدوّل الغربية تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهدافٍ رئيسةٍ من وراء هذه العملية: أولًا إنشاء حزامٍ اقتصاديّ يضمّ شمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا لإيجاد مخرجٍ لاقتصاداتها المتعثّرة؛ ثانيًا سعي الدوّل الغربية إلى إنشاء حزامٍ أمنيّ جديدٍ مرتبطٍ بالحزام الاقتصاديّ المذكور، ولا سيما بالنسبة إلى جنوب أوروبا؛ أمّا الهدف الثالث، فهو شاملٌ في جوهره، فيسعى على ما يبدو إلى عزل روسيا والصين، لجني مكسبٍ نهائيّ من تحقيق الهدفين الأوّلين. ويمكن إيراد الكثير من الأسباب الثانوية الأخرى. وبهذا المعنى قد نلحظ أنّ المنطقة أيضًا، ونحن منها، على موعدٍ مع اضطراباتٍ وتهديداتٍ عديدةٍ في الفترات القادمة.

إنّ النمط الأساسيّ هو "تعدّدية الأقطاب". وقد شرحنا المتغيّرات الجديدة بوصفها حقبة الاندماج والقوميات الصغرى والتكهّن. وثمّة تصوّراتٌ ثانويةٌ وتغيّراتٌ جديدةٌ أيضًا تتعلّق بالقارّة الآسيوية وبالعالم، تشمل التهديدات الأمنية الجديدة لأنّ "الأمن" هو الميدان الأساسيّ لكلّ المتغيّرات المذكورة، ولا سيما الاندماج

والرفاه والتنمية. بالفعل، يعلم الجميع أنّ تعريف "الأمن" كمفهومٍ قد تطوّر كثيرًا وتحوّل إلى "الأمن متعدّد الأبعاد" الذي بات محور الجدل الدائر بوصفه المتغيّر المهمّ الرابع.

بعد أنْ كان تفسير الأمن مقتصرًا على المجال العسكريّ في السابق، تحوّل مفهوم الأمن إلى عمليةٍ شملت في السنوات العشرين الأخيرة جوانب الحياة كافّةً. وبات يُعرّف بوصفه يشمل عناصر القوّة الناعمة. وعليه، ولدى استعراض تعاريف التهديد الجديد، تجدر الإشارة أولًا إلى تغيّرٍ طرأ على الرأي الذي كان يرى في الإرهاب تهديدًا ضمنيًا. ثانيًا، تأتي المخاوف المتعلّقة بالأمن النووي والتي تتجسّد في الملفّ النوويّ الإيرانيّ. وثالثًا هناك التهديدات المتصوَّرة بشأن أمن الحدود والمتعلّقة بأهداف ضبط موجات الهجرة. ورابعًا تأتي جوانب الحياة كافّةً، مثل قضية الأمن الألكترونيّ. أمّا خامسًا فيمكن القول إنّها العناصر التي تتضمّن التطوّرات المتعلّقة بالتغيّرات البيئية والمناخية.

وكمثالٍ على ذلك، قيل إنّ المملكة العربية السعودية تخطّط لحظر الصادرات الغذائية نتيجةَ نقص المياه، وهو ما أدّى إلى إثارة قلق الدول المستورِدة للأغذية من السعودية. وعلينا أنْ نتوقّع احتمال أنْ تتّخذ دولٌ أخرى مصدّرةٌ للأغذية إجراءاتٍ مماثلةً، ما يشكّل خطرًا كبيرًا على الأمن الغذائيّ. علاوةً على ذلك، ثمّة تهديداتٌ ثانويةٌ أُخرَى متصوّرةٌ تتمثّل في الأمراض الوبائية والمشاكل السكانية. ترى القوّى التقليدية النموّ السكانيّ العالميّ تهديدًا كبيرًا إذ إنّ آسيا تضمّ أكثرَ من نصف سكّان العالم، و67% من سكّانها لا تتجاوز أعمارهم 25 عامًا. وفي الحقيقة، هناك تهديدٌ كامنٌ للجميع ببسبب الموارد المحدودة. فمثلًا، يتعيّن على الصين والهند وحدهما تأمين فرص عملٍ لأربعين مليون نسمة سنويًا. لذلك عند النظر إلى موارد العالم وضخامة النظام الاقتصاديّ بوسعنا التكهّن بما قد تسفر عنه هذه العملية من نتائجَ.

ومن التهديدات المتوقّعة الأخرى أيضًا، التشكيلات من غير الدول وتهديداتها. وفي هذا الإطار يمكن أنْ نرى تنظيماتٍ مختلفةً – كمحاولة الانقلاب في مالي – منظّمةً جزئيًا، بيد أنّها لم تكتسب تعريفًا مكتملًا ويعتقد أنّها تهديدٌ جديدٌ. وهناك نوعٌ آخرُ من التهديدات الأمنية يجري صوغه حاليًا، ألا وهو "الأمن الفضائي".

تؤكّد هذه العوامل كافّةً على إدارة الأزمات بوصفها متغيّرًا خامسًا: "حكم الدوّل ضمن إدارةٍ دائمةٍ للأزمات". إنّ الفرص المتاحة فعلًا لوقف إهدار الوقت وإصلاح الأخطاء محدودةٌ جدًّا. ففي قضايا الدول، قد يتعذّر تعويض عملية تبديد أربع وعشرين ساعةً.

بوسعنا أيضًا إضافة متغيّرٍ سادسٍ هو "العلاقات بين القيم والرفاه وأنماط الاستهلاك في العالم". ونحن جميعًا نواجه المشكلة ذاتها. ففي القرنين الأخيرين على وجه الخصوص، أدّت القيم الحضارية وأنماط الاستهلاك التي أنتجها الغرب في معظمها إلى مشاكلَ خطيرةٍ في الفضائين البيئيّ والأخلاقيّ. طبعًا، ساهمنا جميعًا في هذه المشكلة بطريقةٍ أو بأخرى، لكنّ الحضارة الغربية التي تحدّد القيم الأساسية هي التي تتحمّل المسؤولية الكبرى. واليوم ينبغي أنْ تتغيّر أنماط الاستهلاك الحالية باتّجاه نمطٍ جديدٍ، لأنّه حتّى لو أجّلنا وحاولنا كسب الوقت، لن يعود بمقدور العالم التغلّب على الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، ما لم تتغيّر أنماط الاستهلاك. وبهذا المعنى ثمّة ضرورةٌ لوجود روّاد نحذو حذوهم، يبتكرون "رؤيةً مستقبليةً" جديدةً ويعبّرون عن ذلك بأنماط حياتهم ونظمهم المؤسسية.

وفي هذا المناخ الاستثنائيّ الناشئ عن تضافر جميع هذه العوامل إضافةً إلى بيئةٍ تنافسيةٍ على أكثرَ من مستوًى، نعتقد أنّ دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط ما انفكّت تشهد تحولاتٍ اجتماعيةً لن تلبث أنْ تنتقل إلى شمال آسيا. ونحن نواجه عددًا من الدول الشرق أوسطية التي هدرتْ فرصتين نشأتا بعد تفكّك الاتّحاد السوفييتي وأحداث 11 أيلول / سبتمبر. ولم تستفد هذه الدول من هاتين الفرصتين المهمّتين الضروريّتين للتغيير الاجتماعيّ وللتحول الديمقراطيّ.

العلاقات التركية الأميركية والشرق الأوسط

عندما ننظر إلى المحيط المباشر لتركيا نرى القوقاز والبلقان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وجزءً من جنوب آسيا، وباختصارٍ الجوار التاريخي لتركيا. وجميعُ هذه المناطق مراكزُ مهمّةٌ يُتوقّع أنْ تشهد مفاجآتٍ وتغييراتٍ، وهي المسرح الأساسيّ للمنافسة بين القوى الجديدة. لذلك فإنّ تركيا شريكٌ أساسيّ مهمّ من الناحية الإستراتيجية لأيّ قوّةٍ –وفي طليعتها الولايات المتّحدة الأميركية– تريد أنْ يكون لها تأثيرٌ على هذه

المناطق وتستفيد من التحوّلات دون أنْ تؤدّي إلى الفوضى، وبطريقةٍ تساهم في تحقيق الرفاه الاقتصاديّ. غير أنّ العلاقات المتكاملة يجب أنْ تُبنى بطريقةٍ صحيةٍ لأنّ لتركيا مخاوفها الخاصّة ورؤيتها للتهديدات التي تحيط بها.

فكِلا الجانبين يتّسم بخصائصَ متكاملةٍ جدًّا، إلّا أنّ العلاقات بين تركيا والولايات المتّحدة تمرّ بمرحلةٍ صعبةٍ، في زمنٍ بات فيه التعاون أمرًا ضروريًا. وإذا أردنا اختصار هذه المشاكل بعناوينَ رئيسةٍ، فهناك ثلاثُ مشاكلَ هي الأهمّ: (1) المشكلة مع إسرائيل، (2) القضية الأرمنية، و(3) المشاكل مع إيران بخصوص برنامجها النووي.

ومن الواضح أنّ الاتّفاق المتبادل والتعاون والشراكة بين الولايات المتّحدة وتركيا سيساهمان في اكتشاف طاقاتٍ هائلةٍ في المناطق الأخرى. وتجدر الملاحظة أنّ القضيتين الإسرائيلية والأرمنية غيرُ محصورتين بهذه الدوّل، بل هي مشاكلُ كبيرةٌ تعاني منها الجاليات التي لها امتداداتٌ في الولايات المتحدة وفي العالم. فقد نفّذ كلّ من اللوبي اليهوديّ الإسرائيليّ والجالية الأرمنية واللوبي الأرمنيّ أعمالًا كثيرةً للإضرار بمصالح تركيا في الولايات المتحدة، وحاولوا التأثير على رجالات الدولة فيها. وهناك أيضًا قضايا معروفةٌ سلفًا تنجم باستمرار عن الأجندات الخاصّة للبلدين. وعلى الرغم من أنّ القرار النهائيّ يبقى حتمًا بيد صنّاع القرار والسياسيّين والسلطات الرسمية، يبقى من الممكن القول إنّ الاتّفاق القائم على الثقة والمصالح المتبادلة بين تركيا، –التي تشكل مركزًا في وسط مناطقَ متغيّرةٍ–، والولايات المتّحدة، سيؤدّي دورًا رئيسًا في تحوّل العالم برمّته.

أمّا القلق البنيويّ الأهمّ بالنسبة لتركيا اليوم فيكمن في القضية الكردية، وهي شأنٌ حاسمٌ بالنسبة إلى الولايات المتّحدة، واختبارٌ للعلاقات التركية الأميركية. وتُعدّ التطوّرات في المسألة الكردية حاسمةً لحسن التعاون في جميع المناطق الجغرافية ذات الصلة على الرغم من أيًا من الجانبين لا يوجّه اتّهامًا رسميًا إلى الآخر.

ولعل قائلًا يقول إنّ العلاقات بالولايات المتحدة ستصبح أفضلَ ممّا هي عليه اليوم، إذا ما شعرت تركيا أنّها بمأمنٍ من خطر انفصال الأكراد. فقد أظهر استطلاعٌ أُجري في تركيا بشأن التعاطف مع الولايات المتّحدة، نتائجَ سلبيةً جدًّا.

ومن وجهة النظر التركية، من المفيد مبدئيًا تعزيز هذين الموضوعين ومأسستهما: "الخطر النسبيّ والاعتماد المتبادل". إذ يتعيّن على تركيا أنْ تُقدمَ على مخاطرَ تتناسب وقوّتها، وأنْ توازن خطابها مع نفوذه؛ وتُقدِم على مخاطرَ نسبيةٍ في جميع علاقاتها ولا سيما في علاقاتها بالولايات المتّحدة وفي جميع الميادين التي ترغب تركيا أنْ تكون فيها مؤثّرةً، لأنّ المخاطر النسبية تتطلّب أيضًا تحديد خيارات السياسة الخارجية بصورةٍ صحيحةٍ.

وتقوم السياسة التقليدية للدولة التركية على المنظور الغربيّ وتسعى للانضمام إلى الاتّحاد الأوروبيّ من خلال المفاوضات بـ "عضويةٍ كاملةٍ". لذلك تتعيّن إدارة عملية الانضمام بوضعها على رأس الأولويات ووضع القضايا الأخرى وفق الترتيب الصحيح بعدها، وهذا يتضمّن أيضًا التخطيط للمخاطر النسبية.

سياسة الهوية ومستقبل الشرق الأوسط

عبّرت عقلية الدولة العثمانية عن نفسها تاريخيًا بربط العناصر القائمة الخاضعة لسيطرتها بالدولة، بدلًا من بناءِ هوياتٍ جديدةٍ للأقاليم المحتلّة. في حين حاولت الدول الغربية فرض سيطرتها بصورةٍ دائمةٍ على الدوّل التي تقاسمتْها ضمن مناطق نفوذها –خاصّةً بعد الحرب العالمية الأولى– وبالإكراه، عبر إبراز بعض العناصر الأقل ارتباطًا بالهوية في الدولة وإيلاء الأهمية للمستويات الحكومية.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، مساعدة القوى الاستعمارية الأقلية العلوية –البالغة نسبتها 9% في سورية– للوصول إلى السلطة، مقابل أكثريةٍ سنيةٍ تقارب الـ 80% من مجموع السكان في سورية؛ كما ساعدت أيضًا الأقلية السنية في العراق حيث يشكّل الشيعة أكثرَ من نصف سكّانه، لتسلّم السلطة. وبالتالي سعت كلّ من المملكة المتّحدة وفرنسا إلى إنشاءِ حكوماتٍ تتمتّع بشرعيةٍ ضعيفةٍ جدًّا، ولا يمكنها الاستمرار إلّا بمساعدة القوى الخارجية.

وعزّزت هذه السياسات بعد ذلك بزوغَ حركاتٍ قوميةٍ، كتلك التي شهدتها جميع دول العالم الثالث في فترة الخمسينيات والستينيات. وباتت القومية العربية حركةً مهمةً جدًّا في العالم العربيّ، وبدأت تهدّد وجود القوى الغربية في هذه الدوّل. وحلّت الحكومات القومية محلّ الملكيات كما في مصرَ عام 1952 وفي العراق عام 1958. وفي العراق تحوّلت سياسات الحكومات القومية الرامية إلى بناء ما يُعرف بالهوية القومية العربية

العلمانية، في نهاية المطاف، إلى تقديم السنّة على الأغلبية الشيعية وفرض التعريب على الأكراد. وقد قادت الضغوط المتزايدة في زمن حكم صدّام حسين إلى عزل الشيعة والأكراد وإقصائهم عن المركز. وتعاونت الولايات المتّحدة الأميركية بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، مع الشيعة والأكراد المغبونين لتوفير بيئةٍ مؤيّدةٍ للحكومة الموقّتة أوّلًا، ولبناء عراقٍ ضعيفٍ فقد وحدته الوطنية. وقد نفذت الولايات المتّحدة عددًا من السياسات لجعل الشيعة والأكراد يتبوّؤون موقع الصدارة، وهو ما تسبّب بردود فعلٍ في جميع دول الجوار التي تبنّت بصورةٍ أو أخرى مقارباتٍ ستكون مناوئةً للأميركيين عاجلًا أم آجلاً.

وهكذا نجم عن السياسات التي طبّقتها الولايات المتّحدة في العراق وضعٌ أضرّ تدريجيًا وعلى نحوٍ متزايدٍ بجميع الأطراف.

يمكننا في مجال سياسات الولايات المتّحدة أنْ نتحدّث عن نقطتين مهمّتين: نسج الشيعة علاقاتٍ وثيقةٍ مع إيران، وهم الذين يشكّلون الأغلبية العظمى من الشعب العراقيّ. وساهم عدم استقرار العراق بتشويه سمعة الولايات المتّحدة المتضرّرة أصلًا بفعل السياسات الإسرائيلية. وتتطلع الولايات المتّحدة حاليًا إلى تخفيف حدّة التوتّرات بين الشيعة والسنّة، وبين الجماعات العربية والأكراد.

ويمكن إيجاز الوضع الراهن للاعبين السياسيّين في المنطقة على النحو التالي:

ينتاب الشيعةَ شعورٌ من الدهشة الممزوجة بالزهو والإباء لوصولهم إلى السلطة للمرّة الأولى منذ زمنٍ بعيدٍ. وما عمّق هذه الدهشة، أنّ تدخل أمريكا والدول الكبرى الأخرى ودول الجوار وبعض المنظّمات كشف مدى صعوبة حكم العراق.

دون شك، كانت إيران هي الدولة الأهمّ المؤهّلة للاستفادة من هذه الهويات. غير أنّ الاستفادة من الهوية الشيعية في العراق عرّضت إيران لأخطارٍ جسيمةٍ. ويتجسّد الخطر الأكبر في إمكانية التجزئة القومية الفارسية–العربية، وما ينجم عنها من صراعٍ على أساس الهويات في إيران. إذ إنّ إثارة الهويات في إيران قد يعزّز الانفصال بين السكّان الفرس والعرب المتمركزين حول حقول نفط عبدان. ويمكن أنْ تنقل قوًى خارجيةٌ هذه السياسات التمييزية إلى الشمال الذي يضم مناطقَ تتمتّع بكثافةٍ سكّانيةٍ أذربيجانيةٍ. لذلك، يتعيّن على إيران أنْ تعي هذا الوضع وأنْ تكون إحدى الدول التي تدعم على الدوام سلامة أراضي العراق. ومع أنّ أيران

ترغب في التأثير على البلاد من خلال الشيعة، فهي لا تريد وجود عناصرَ قد تناصبها العداء فتتسبّب بالاضطراب بعد أي تجزئةٍ مُحتمَلةٍ..

لقد فضّلت الولايات المتّحدة الاستفادة من الشيعة للإطاحة بصدّام حسين وإنشاء عراقٍ ضعيفٍ تستطيع التدخّل في شؤونه.

حتّى وإن كانت تركيا قد نأت بنفسها في البداية عن شؤون العراق، واقتصر الحوار الذي أطلقته على السُنّة فقط، فهي أوّل بلدٍ يدرك الضّرر الناجم عن بناء علاقاتٍ مع بعض الجماعات في العراق دون غيرها، عبر تقسيم الشعب على أساس الهويات. وكما كانت تركيا أوّلَ دولةٍ تتّخذ موقفًا حاسمًا من الولايات المتّحدة في معارضتها لتقسيم العراق.

تشكّل الأغلبية الشيعية مصدرَ خوفٍ لدول الخليج التي تبدي تحفّظًا تجاه العراق، لكنّ ذلك لا يغيّر حقيقة أنّ أكثرَ من نصف الشعب العراقي هو من الشيعة. ودول الخليج وخاصّةً السعودية والكويت، هي الأكثر انزعاجًا من بروز العناصر الشيعية. وتواجه تلك البلدان صعوباتٍ في نسج علاقاتٍ مع شيعة العراق لعدّة أسبابٍ، منها الموقف الراديكاليّ للسلفية من الشيعة، والتبعية للولايات المتّحدة لدى صوغ السياسات، إضافةً إلى صعوباتٍ أخرى. كما أنّها تدرك خضوع العراق لإيران. إذ عمّق انبعاث الشيعة في العراق مخاوفَ دول الخليج من إيران التي أصبحت مصدر الخوف الأكبر لها منذ زمن الخمينيّ، وهو ما جعل الولايات المتّحدة ترفع وتيرة تدخّلها في المنطقة عبر بوّابة المخاوف الخليجية. إلّا أنّ دول الخليج هي التي دفعت ثمن تزايد خوفها منْ إيران، إذ إنّها عزّزت إنفاقها العسكريّ، مثيرةً بدورها قلق العناصر الشيعية في دول الخليج التي لا تحتمل مواجهة خطر التقسيم. وهذا أيضًا حال دون رسم دول الخليج رسم سياساتٍ صحيةٍ على المدى البعيد.

ومن اللافت اليوم في المنطقة، تعميق الانقسام الإثنيّ في العراق، الذي من شأنه إثارة الاضطرابات ليس في تركيا فقط. وإنّما في دولٍ أخرى منَ المنطقة. وستكون إسرائيل المستفيد الوحيد من هذا الاضطراب.

ومن الممكن كشف تداعيات العلاقات الدينية السياسية على عملية تفتيت العراق على أسس الهوية والإثنية. فأغلبية الشيعة يعملون في الزراعة في المناطق الريفية. تاريخيًا، لم يكونوا يومًا في سدّة الحكم، بل كانوا

منشقّين في العراق. غير أنّهم انخرطوا في العمل السياسيّ، منذ بداية القرن العشرين ومع تبلور الطبقات الوسطى. لكنْ يجب ألّا ننسى، أنّ الشيعة والسنّة عاشوا معًا بسلامٍ على مرّ التاريخ، وعملوا معًا في مناسباتٍ كثيرةٍ ضدّ أعداءٍ مشتَركينَ.

في صراع الهويات، يدفع الطرفان مباشرة، الثمن الأكبر. بيد أنّ مشكلة الشيعة تمخّضت عن تحدٍّ هائلٍ واجهته كلّ من تركيا في المقام الأوّل – بسبب القضية الكردية – ومن ثمّ إيران ودول الخليج. أمّا السبب الرئيس الذي حال دون انتقال الصراع إلى دول الخليج، فيكمن في كون الولايات المتّحدة والمجتمع الدوليّ منعا ذلك بسبب القلق على أمن منابع النفط.

تتمتّع المنطقة بأهميةٍ إستراتيجيةٍ واقتصاديةٍ بالنسبة إلى الغرب. فقد حاولت الولايات المتّحدة قبل عهد الخميني، الإبقاء على وجودها في المنطقة والتعامل مع إيران بوصفها بلدًا صديقًا، من خلال ممارسة "القوّة الناعمة". لكنّها لم تنجح في ذلك، فلجأت في النهاية إلى السيطرة على المنطقة بالقوّة العسكرية. أمّا إذا سادت الفوضى في العراق، فلنْ يعود باستطاعة المجتمع الدوليّ والدول المجاورة تحمّل ذلك، لأنّ الأزمة في العراق تؤذي شرعية الولايات المتّحدة.

و في المنطقة هناك عددٌ كبيرٌ من اللاعبين السياسيّين بأجنداتٍ مختلفةٍ. وستنبثق، عاجلًا أو آجلًا، "أجندةٌ مُشتَركةٌ" عن هذه الأجندات المختلفة. لكنّ المهمّ ألّا يهدر المزيد من الدماء وألّا ينجم مزيدٌ من الخسائر الاقتصادية للوصول إلى هذه الأجندة المشتركة.

لقد بُنيتْ التركيبة السياسية القائمة في العراق لتعزيز الانقسامات الإثنية والطائفية، ولا بدّ من تصحيح هذا الوضع فورًا. ويتعيّن تفعيل مؤسّسات الدولة فيها. فالسياسات الطائفية دفعت العراق باتّجاه "اللبننة". أمّا الاعتقاد بأنّ إسرائيل تستفيد من الصراع الطائفيّ في هذا البلد وتشجّع على تقسيمه، فقد تعزّز بقوةٍ متناميةٍ.

وفي التحليل الأخير، تبقى وحدة العراق بيد العراقيين. وما لم ينشب الصراع السنيّ الشيعيّ، وطالما أنّ هذين الطرفين لم يسعيا إلى تقسيم العراق، فليس ثمة تقسيمٌ متوقّعٌ. وإذا لم يتولّ العراق مقاليده بيديه، فسيأتي طرفٌ ما لاحتلال الحيّز السياسيّ. من الطبيعيّ أنْ تتدخّل الدول المجاورة وأطرافٌ خارجيةٌ أخرى وتركيا في هذا الشأن.

ليس الصراع السني–الشيعي أو الكردي–العربي أو غيرهما من الصراعات أمرًا حتميًا. فصورة "الذات" وصورة "الآخر" موجودةٌ في الأذهان فقط. ولا يقاتِل إلّا منْ يعتقد أنّ هذا القتال ضروريّ. فمن السهل جعل الناس يحاربون، لكن ليس من السهل إقناعهم بالسلام. وعلى أيّ حالٍ، لم يتحقّق السلام بعد.

ستدافع الهويات عن وجودها حتمًا في الشرق الأوسط، لكنّ استغلالها لمصالحَ خاصّةً أو التلاعب بها أو تشكيلها وتحديد المصالح وفقًا لها، سيؤذي جميع الأطراف، ولا سيما مواطني دولةٍ كالعراق. كما أنّ التلاعب بالهويات والترويج للصراع بينها، سيصبّ في صالح إسرائيل وحدها وعلى المدى القصير فقط. أمّا على المدى البعيد، فينطوي ذلك على أخطارٍ جسيمةٍ تهدّد السلم الإقليميّ والعالميّ عمومًا.

ويكمُن جوهر المشكلة في أنّ القوّى العالمية ترى في الشرق الأوسط عمومًا، وفي ودول الخليج بصورةٍ خاصّةٍ، بما فيها العراق وإيران على وجه التحديد "منطقةً لا يمكن تركها وحدها". وكردٍّ على تقارب القوى العالمية في موقفها من المنطقة، نشأت فيها أنظمةٌ استبداديةٌ حاولت سحق العناصر المحلية التي اعتُقِدَ أنّها أدواتٌ لهذه القوى العالمية. وفي المقابل لجأت القوى الخارجية إلى استغلال هذه الفئات المقهورة لتحقيق مآربها.

إذنْ، لا بدّ من كسر هذه الحلقة المفرغة. وما دامت العناصر المحلية في المنطقة عاجزةًعن اتّخاذ المبادرة وما دام صنّاع القرار الفعليّون يتحدّرون من خارج المكوّنات الإقليمية، سيكون من الصّعب ضمان الاستقرار الدائم فيها. ولا يعي زعماء دول المنطقة هذه الحقيقة، أو أنّهم يتجنّبون الاعتراف بها كي لا يُضطرّوا إلى دفع ثمن الإقرار بها، ولا يتحلّون بالشجاعة الكافية لمواجهة الجمهور للاعتراف بأنّ الهويات القائمة لا تمنع العيش بوئامٍ مع الآخرين في العالم المعاصر. وعندما تُصاغ السياسة على أساس هوياتٍ كالشيعة أو السنة أو الأكراد، يغدو من الصعب، بل من المستحيل، التشارك في الفضاءات السياسية والاجتماعية بما يُرضي جميع الأطراف.

الوضع الراهن في أوروبا وارتداداته المحتمَلة على المنطقة

لم تكنْ أوروبّا في منأًى عن المشاكل الخطيرة نتيجةَ الأزمة الاقتصادية التي اندلعت في الولايات المتّحدة الأميركية عام 2008، وانتشرت إلى أوروبا وأثّرت على كثيرٍ من دول العالم – باستثناء الدول ذات الاقتصاد شديد الانغلاق.

وبات من الواضح أنّ الاتّحاد الأوروبيّ يعاني من مشاكلَ بنيويةٍ عديدة لأنّ الوضع الراهن فيه إخفاقٌ في النجاح، بمعنى أنّ مشروع الاتّحاد الأوروبيّ هو عملية مَأسسةٍ هائلةٍ وتجربةٌ ديمقراطيةٌ عميقةٌ وبناءُ اقتصادٍ ضخمٍ وهيكلةٍ محورها الإنسان. إلّا أنّ هذه المعايير كافّةً أمست غير مستدامةٍ ولا يمكن تمويلها في ظلّ بيئةٍ تزداد فيها شراسة المنافسة، ولا سيما مع انتقال الحصّة الكبرى من الاقتصاد بسرعةٍ من الغرب إلى الشرق. وتُظهر المعطيات ذات الصلة أنّ هذه العملية ستُواصل سيرها في الاتّجاه ذاته. ويبدو أنّ الدول القوية بالتكنولوجيا والموارد البشرية كألمانيا ستقاوم هذه العملية، لكنّ العملية التي بدأت في اليونان وانتقلت إلى دولٍ أخرى ستتوسّع أكثرَ فأكثرَ.

تواجهنا عند هذه النقطة مشكلتان، أوّلًا: لُوحِظ أنّ دول البلقان وبعض الدول الأضعف التي انضمّت بسرعةٍ إلى الاتّحاد الأوروبيّ تواجه صعوباتٍ في المنافسة، وأنّ الموارد الاقتصادية تنتقل معظمها إلى الدوّل الواقعة في أوروبا الغربية، وأنّ القطاعات تعاني من الانعزال، وأنّ الدول الكبرى في أوروبا الغربية تتمتّع بأثرٍ تفريغيّ خاصّةً في الحقل الاقتصاديّ والنظام المصرفيّ أوّلًا. يشير أحد أهمّ المؤشّرات على هذه الفرضية إلى زيادة الطاقة الرأسمالية في ألمانيا بمقدار تريليونيْ يورو، بعد توسيع الاتّحاد الأوروبيّ. أمّا المشكلة الثانية فتتعلّق بما سيؤول إليه الوضع في الدول الأعضاء والمرشّحة لعضوية الاتّحاد والتي شهدت انتقالًا نسبيًا للمُلْكيات إذا طرأت على الاتّحاد الأوروبيّ أيّ أزمةٍ سياسيةٍ.

في أغلب الظنّ أنّ الاتّحاد الأوروبيّ سيتمكّن من تجاوز هذه الأزمة بفضل المسافة التي قطعها، وخبرته الطويلة على الرغم من أنّ العديد من المحلّلين الإستراتيجيّين يتوقّعون أنّه لنْ يتمكّن من تجاوز الأزمة وسيتفكّك. لكنْ لا بدّ منْ أخذ بعض النقاط في الحسبان عند حصول السيناريو السيئ بشأن انعكاساته على تركيا ودول الشرق الأوسط.

خلاصة

عند النظر إلى هذه المتغيرات كلّها، يتبيّن أنّ دول الشرق الأوسط تواجه مشكلةً مشتَرَكةً، تتجسّد في أهمّ جوانبها بمدى قدرة هذه الدوّل وغيرها على تغيير نوعية الموارد البشرية. فإذا تمكنتْ من تغيير هذه النوعية ومن تحقيق التحوّلات في جميع القطاعات، فسيكون بوسع هذه الدول، تحقيق الرفاه وإنتاج الحضارة والتكنولوجيا وصيانتها لجيلين أو ثلاثةٍ على الأقل. ولا بدّ من التشديد مرّةً أخرى على ضرورة تحويل مواردَ ماليةٍ كبيرةٍ إلى المقاربات وخطط الاستثمار المتمحورة حول الإنسان بدلًا من الاستثمار في بنًى تحتيةٍ لم تكتمل دراسات جدواها.

بات الشرق الأوسط مركز التغييرات والتحوّلات في السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين، وكان ذلك قد حدث تمامًا منذ مئة سنةٍ. توسّعت العملية التي انطلقت في شمال إفريقيا والشرق الأوسط بسرعةٍ وما انفكّت تتوسّع. وإنّنا نتوقّع أنّه إذا أمكن تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة من العالم، ستعمّ موجة الاستقرار هذه بعض دول جنوب آسيا في الأشهر والسنوات القادمة. وهذه الدول إسلاميةٌ في أغلبيتها. ويتعيّن بالتالي على دول الشرق الأوسط إبداء المزيد من التضامن والتكافل إذا أرادت أنْ تؤدّي دورها في هذه العملية على نحوٍ جيّدٍ، وأنْ تتجاوز التغيّرات والتحوّلات بطريقةٍ صحّيةٍ دون إعطاء أيّ فرصةٍ لسيناريوهاتٍ قد تقود إلى فوضى مؤلمةٍ، أو حروبٍ وصراعاتٍ أهليةٍ. وبهذا المعنى على هذه الدول أنْ تتعاون بدرجةٍ أعلى وتستفيد من الخبرات المتراكمة لدى دولٍ مثل تركيا.

وفي ظلّ هذه المتغيّرات جميعها يتعيّن على مراكز الدراسات والأبحاث في دول الشرق الأوسط ممارسة دورٍ إيجابيّ فعالٍ في تطوير بلدانهم، وأنْ يشمل تأثيرها جوانب الحياة كافّةً بدلَ أنْ يقتصر على السياسة الخارجية والقضايا الأمنية. فمثلًا، توصّل مشروعٌ بحثيّ أُجري في الولايات المتّحدة إلى أنّ هناك 1770 مركز أبحاثٍ ودراساتٍ في الولايات المتّحدة الأميركية، يدرس نصفها السياسة الخارجية، وهي مراكز معروفة على نطاقٍ واسعٍ بين الناس؛ بينما تدرس المراكز الأخرى السياسات القطاعية وهي غير معروفةٍ خارج القطاعات التي تعمل فيها. وبالتالي هناك في كلّ مجالٍ حاجةٌ كبيرةٌ لمراكز أبحاثٍ ودراساتٍ لتأخذ زمام المبادرة وتقدّم الآراء والنماذج والمشاريع الجديدة لصنّاع القرار.

وأودّ القول أخيرًا أنّ المتغيّر الوحيد بالنسبة إلى الشرق الأوسط، ليس فقط أنْ يكون قويًا، بل أنْ يتقدّم مسار الحضارةِ أيضًا على أساس القوّة والعدل، لأنّا نتحمّل في ذلك مسؤوليةً أخلاقيةً ومؤسّسيةً. وليس لدينا الخيار بتقييم الأحداث من جانبٍ واحدٍ وبرؤيةٍ ماديةٍ.

خلاصة القول، إنّ الشرق الأوسط منطقةٌ جغرافيةٌ تحتضن تناقضاتٍ هائلةً وفرصًا وتهديداتٍ عديدةً. وهو مرشّحٌ أيضًا لأنْ يصبح مركزَ قوةٍ في القرن الحادي والعشرين. فإذا أُديرت هذه التناقضات بصورةٍ جيّدةٍ، فستكون فرص النجاح كبيرةً جدًّا. أمّا إذا تلاعبت أطرافٌ خارجيةٌ بهذه التناقضات والاختلافات، أو خضعت لتنافسٍ لا معنى له بين الأطراف الإقليمية، فقد تواجه المنطقة نتائجَ غيرَ متوقّعةٍ. وأنا أرى أنّ على تركيا ودول الشرق الأوسط أنْ تعتمد مقارباتٍ أكثر براغماتيةً وعمقًا ضمن مفهوم "المخاطر النسبية والاعتماد المتبادل" كما أسلفنا، بدلًا من التوجّهات الانفعالية. وإذا استطعنا قراءة التطورات في العالم وفي منطقتنا بصورةٍ صحيحةٍ، فيمكننا كدولٍ شقيقةٍ وصديقةٍ أنْ نغدو أقوى مع بعضنا ونحظى بإمكانية تحويل التطوّرات إلى فرصٍ لنا.

علّمتنا التجارب التاريخية أنّ "الطاحونة المائية لا تعمل بماءٍ منقولٍ"[1]، وينطبق الأمر ذاته على السياسة التي لا يمكن تنفيذها بآراءٍ ومعلوماتٍ وأسلحةٍ واقتصاداتٍ مستوردةٍ. ما من شكٍّ في أنّ بوسعنا أنْ نكون أقوياءَ بقدر ما نتمكّن من تحويل تجاربنا إلى حكمةٍ، والحكمة إلى قوّة إرادةٍ، وقوّة الإرادة إلى فعلٍ. وبهذا المعنى، تنطوي التطوّرات الراهنة في المنطقة، إضافةً إلى اللاعبين والأحداث والظواهر الإقليمية والعالمية على مؤشّراتٍ مهمّةٍ بشأن ما نحن عليه وكيف سنصبح في المستقبل.

[1] مثل تركي يعني أنه لا طائلة من تأسيس عمل ما إذا لم يكن هناك من مورد مستدام، أو أنه لا يمكن الحفاظ على مستوى معين من الحياة بأموال مقترضة.

تعقيبٌ طارق عبد الجليل على الورقة

تناولت الورقة بالتحليل المشهد الجيوسياسيّ لمنطقة "الشرق الأوسط" في إطار التطوّرات الجارية التي تشهدها الساحة العالمية والإقليمية، لاسيما في فترة الثورات العربية التي تعيشها المنطقة العربية حاليًا. وانطلقت في تحليلها من فرضية أنّ "الشرق الأوسط يشهد تكرارًا جديدًا لحركات المدّ والجزر"، وأنّ "الصعود الإسلاميّ" الذي شهدته المنطقة على مدار التاريخ كان السبب في تعرّضها لهجمات القوى الخارجية مثل الجيوش الصليبية والغزو المغوليّ، وأنّها أضحت في العصر الحديث مطمعًا للقوى الاستعمارية، وهي الآن أيضًا "تشهد محاولةً لدفعها خارج التاريخ"، وتعزو الورقة الوضع الانهزامي الذي تعيشه المنطقة حاليًا إلى أنّه "ليست هناك دولٌ قويةٌ في المنطقة اليوم". وأنّ "المشهد السياسي الحالي لا يتيح التدخّل في أحداث المنطقة إلّا من خلال بوابة التحالف مع الخارج".

وقد نتّفق مع الورقة في بعض ما ذهبت إليه من تشخيصٍ للوضع الراهن لمنطقة الشرق الأوسط، غير أنّ ثمّة ملاحظاتٍ مفاهيميةً وتاريخيةً ينبغي التأكيد عليها كركائزَ بوصفها ركائزَ أساسيةً لتحليل الواقع. فالمنطقة الجيوسياسيّة التي ضمّت – على مدار التاريخ– الدول الإسلامية عامّةً والعربية خاصّةً تمتلك مخزونًا حضاريًّا عميقًا في قلب القارة الأم الأفرو–أوراسية. وقد عبّرت هذه المنطقة على مدار التاريخ عن مركز إشعاعٍ حضاريّ متوحّدٍ قوي في ظلّ تعدديةٍ –لم تعرفها كياناتٌ سياسيةٌ أخرى– بما اشتملت عليه من أعراقٍ ولغاتٍ ودياناتٍ مختلفةٍ. ومن ثمّ فإنّ هذه المنطقة أسبقُ على ما أطلق عليه الآن منطقةَ "الشرق الأوسط"؛ بما يتضمّنه ذلك المصطلح من مقاصدَ سياسيةٍ ورؤيةٍ غربيةٍ للمنطقة تستهدف أمن إسرائيل في المقام الأوّل والمصالح الغربية في المقام الثاني.

ويمكن القول إنّ منطقتنا بما تحمله من إرثٍ حضاريّ وطاقاتٍ كامنةٍ على المستويات الجيوسياسيّة والجيوقتصادية والجيوثقافية قادرةٌ على تجاوز أزمتها الراهنة، إذا ما استطاعت استدعاء مقومات النهضة،

مسودة

واستغلال الفرص السياسية الحالية التي جاء بها مناخ الثورات العربية لتعيد هيكلة نظمها السياسية والاقتصادية وعلاقاتها الخارجية؛ على نحوٍ يحقّق لها التكافؤ والاتّساق مع المتغيّرات العالمية.

الشرق الأوسط في نظامٍ عالميّ جديدٍ

وقدّمت الورقة توصيفًا للمتغيّرات الرئيسية التي تشكّل عناصر معادلة نظامٍ عالميّ متعدّد الأقطاب. وهي ثلاث متغيراتٍ رئيسيةٍ: "الاندماج"، و"القومية الصغرى"، وانتهاء عصر التقديرات أو ما يمكن تسميته بـ "التحوّل من التكهّن إلى التوقّع".

فمنذ انتهاء الحرب الباردة وسقوط "الثنائية القطبية" لم يتشكّل النظام العالميّ الجديد بعدُ؛ إذ تتبلور منذ ذلك الحين كياناتٌ سياسيةٌ جديدةٌ في آسيا وأوروبا تسعى لأنْ تصبح قطبًا في الفضاء العالميّ الجديد، وإن استندت – بحسب ما أشار إليه صاحب الورقة – إلى أدوات قوةٍ مختلفةٍ كقوة التقنية والمعلوماتية فضلاً عن القوة الاقتصادية مثل الاتّحاد الأوروبيّ والصين والهند.

وقد عالجت الورقة هذه المتغيّرات الرئيسية الثلاثة على نحوٍ أسهم إسهامًا إيجابيًّا في تشخيص حالة مخاض النظام العالميّ الجديد متعدّد الأقطاب. وثمّة نقاطٌ قد يكون من المفيد الإشارة إليها في هذا الصدد:

ففي ما يتعلّق بحالة "الاندماج" فالاتّحاد الأوروبيّ "يُعدّ أبرز محاولة اندماجٍ شهدها التاريخ المعاصر". ولم تكن الشروط الموضوعية وفرص التحالف التي توفرت للاتّحاد الأوروبي أقلّ ممّا هو متاحٌ للدول الإسلامية عامّة والدوّل العربية بصورةٍ خاصّةٍ من أجل التحالف والاندماج. غير أنّ الإرث التاريخي والسياسي القريب لدى هذه الدول يمثّل عائقًا سيكولوجيًا أمام إقامة مثل ذلك التحالف القوي؛ فمنظّمة المؤتمر الإسلاميّ، وجامعة الدول العربية، وغيرهما من الكيانات العربية والإسلامية – على الرغم من الجهد المبذول على مدار العقود الماضية – لم تتمكّن من التطوّر نحو إقامة اتّحادٍ عربيّ أو إسلاميّ على شاكلة الاتّحاد الأوروبيّ.

ومع هذا وعلى الرغم منه، فليس من المستبعد أنْ تؤدّي الثورات العربية –إذا بلغت مرحلة النضج والرشد السياسيّين اللذيْن تستوجبهما اللحظة – إلى تشكُّل كيانٍ سياسيّ جديدٍ يحمل من عوامل الاتّحاد أكثرَ ممّا يحمل من عوامل الفرقة شريطة القيام على معادلاتٍ براغماتيةٍ واقعيةٍ تستهدف المصالح المشتركَة لكلّ الأطراف دون إهمال المصالح الخاصّة لكلّ طرف على حدةٍ.

أمّا بالنسبة للمتغيّر الثاني "القومية الصغرى" فقد ساق صاحب الورقة في أكثرَ من موضعٍ العديد من الأمثلة على مدى الخطر الكامن في فكرة "القومية الصغرى" على التطوّرات الجارية في المنطقة ولاسيما في حالة السيولة التي أفرزتها مرحلة الثورات العربية حاليًا. فما من شكّ في أنّ محاولات إقامة تحالفاتٍ وتأسيس كياناتٍ على أساس إثنيّ أو طائفيّ سيعيد رسم خريطة المنطقة سياسيًّا وسكانيًّا على نحوٍ متشرذمٍ يفتقد إلى الاستقرار ما بين سنيّ وشيعيّ وكرديّ وعربيّ وعلويّ.

وارتباطًا بهذه الفكرة أودّ أنْ أضيف متغيّرًا جديدًا آخذًا في التبلور، يُنذِر بمخاطرَ أشدّ تأثيرًا على وحدة المنطقة وسلامة مجتمعاتها وهو "الانقسام المجتمعيّ بين الإسلاميّين والليبراليّين".

فما أنْ نجحت مؤخّرا بعض الثورات الشعبية في العالم العربيّ في إزالة رؤوس الأنظمة الحاكمة السلطوية، وشرعت في بلورة نظمٍ جديدةٍ تعتمد على الآليات الديمقراطية والحريات، بعد عقودٍ من القهر والاستبداد حتّى استطاعت قوى تيار الإسلام السياسيّ، مستنفرةً خلفها التيارات السلفية، أنْ تفوز بالأغلبية في المقاعد البرلمانية وبانتخابات الرئاسة في مصر.

وهو ما عكس المزاج السياسيّ العام لدى هذه الشعوب، ورغبتها في نظام حكمٍ إسلاميّ استدعى لديها أدبيات "الخلافة الراشدة". غير أنّ مرحلة التحوّل السياسيّ في البلدان العربية ترتكز حاليًا على مقوّمات وبنى النظام السابق ذواتها؛ بسبب أنّ هذا التحوّل السياسيّ الجاري لم يأت بعد ثوراتٍ "مكتملةٍ"، وأنّ الفواعل السياسية التي تمثّل تيار الإسلاميّ السياسيّ لاسيما جماعة الإخوان المسلمين، هي جماعةٌ إصلاحيةٌ في الأساس. وبإضافة عامل "حداثة التجربة الإسلامية في العمل السياسيّ" نجد صراعًا حادًا بين "إسلاميّين" في السلطة بآليةٍ ديمقراطيةٍ أو في طريقهم إلى ذلك، وبين قوًى سياسيةٍ ثوريةٍ تبغي النهج الثوري في التحوّل السياسيّ،

وبين عناصر "الدولة العميقة" التي تمثّل الحفاظ على مكتسبات النظام القديم وأصحاب المصالح. وليست قوّةٌ من هذه القوى الثلاث أقلّ تأثيرًا وثقلًا، بل وحدّةً من غيرها.

ولعلّ أبرز الشواهد على ظهور حالة "الانقسام المجتمعيّ بين الإسلاميّين والليبراليّين" هو ما يحدث الآن من استقطابٍ حادّ وحشدٍ أيديولوجي لقوى التيار الإسلاميّ بأطيافه المختلفة الإخوان المسلمين والسلفيين والجماعة الإسلامية في مصر، وتقسيم المجتمع إلى إسلاميّين وليبراليّين، وما يحدث في تونس من انقسامٍ بين إسلاميّين وليبراليّين من جهةٍ، وبين قوى الإسلام السياسيّ والتيار السلفيّ من جهةٍ أخرى، وذلك الانقسام الحادّ بين قوى التيار الإسلام السياسيّ والتيار الليبراليّ في ليبيا.

ربّما تحتاج دول وشعوب الثورات العربية مزيدًا من الوقت من أجل الوصول إلى حالة الاتّزان السياسيّ، بيد أنّ أكثر ما تحتاج إليه هو القدرة على المفاضلة بين الأولويات، بين مخاطر وتهديدات الداخل والخارج؛ وإدارة المرحلة الانتقالية على نحوٍ يجنّب المنطقة المزيد من الاحتقانات والصدامات، خاصّةً وأنّ المنطقة تمتلك مقومات الاستقرار والتعايش السلميّ، وينقصها فقط تحفيز هذه المقوّمات وتوظيفها.

العلاقات التركية الأميركية

أكّدت الورقة على أنّ المحيط المباشر لتركيا الذي يتمثّل في دول القوقاز والبلقان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجزءٍ من جنوب آسيا جميعها مراكزُ مهمّةٌ مرشّحةٌ لأنْ تشهد مفاجآتٍ وتغيّراتٍ لاسيما وأنّها تمثّل المسرح الأساسيّ للمنافسة بين القوى الجديدة. ومن ثمّ فإنّ وضعية تركيا الجيوسياسيّة تجعلها شريكًا أساسيًّا من الناحية الإستراتيجية لأيّ قوةٍ –وفي طليعتها الولايات المتحدة الأميركية – تريد أنْ يكون لها تأثيرٌ على هذه المناطق، وتستفيد من التحوّلات دون أنْ تؤدّي إلى الفوضى.

وما أكّدت عليه الورقة في هذا الصدد يمثّل حقيقةً تاريخيةً ترسم طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والجمهورية التركية. فقد كانت تركيا دولةً طرفيةً في أقصى شرق منظومة دفاع حلف الناتو ضدّ تهديدات

الاتّحاد السوفيتيّ خلال الحرب الباردة. ثمّ تراجعت أهمية تركيا لدى الدول الغربية عامّةً والولايات المتحدة بصورةٍ خاصّةٍ بعد انتهاء الحرب الباردة.

ولم يكن التقدّم والتطوّر الذي شهدته وتشهده العلاقات التركية الأميركية منذ بداية الألفية الجديدة مرتبطًا فقط بتجدّد وتغيّر السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر وحاجتها –بحسب زعمها– إلى سياسةٍ أمنيةٍ ودبلوماسيةٍ جديدةٍ قادرةٍ على التصدّي لتهديدات الراديكالية ذات المرجعية الإسلامية. بل كانت المراجعات السياسية والفكرية التي قامت بها معظم قوى التيار الإسلاميّ في تركيا، بتأثير انقلاب 28 آب / فبراير 1997 وأحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ذات دلالاتٍ واضحةٍ على تبلور تيارٍ سياسيّ جديدٍ يمثّل خطًا وسطًا بين مكوّنات النظام العلمانيّ التركيّ وأدبيات الحركة الإسلامية التركية التقليدية. وهو ما يمكن التعبير عنه بالموجة الثالثة من موجات الحركة الإسلامية في تركيا تحت مسمّى "التيار الأردوغاني".

ومن ثمّ وجدت الولايات المتّحدة في ذلك التيار الجديد ورواده "النموذج" الذي يمكن أنْ يمثّل "الإسلام المعتدل" في دولةٍ علمانيةٍ. وأنّ استنساخ هذا النموذج أو نقل خبراته إلى دول الشرق الأوسط يتيح للولايات المتّحدة تطبيق إستراتيجياتها الأمنية والدبلوماسية الجديدة في المنطقة بأقلّ قدرٍ من المخاطرة والخسائر، أو بتعبيرٍ آخرَ من خلال وكالةٍ غير مباشرةٍ.

ولا شكّ في أنّ "حزب العدالة والتنمية" منذ نشأته قد صاغ لنفسه نسقًا سياسيًا جديدًا منقطع الصلة عن "التيار الأربكاني"، وعقد العزم على تحوّلٍ ديمقراطيّ غربيّ بكامل هياكله وتشريعاته. فقد تبنّى الحزب سياسةً اقتصاديةً تقوم على اندماج تركيا التام في الاقتصاد العالميّ، والارتباط بقوى الرأسمالية الغربية دون أيّ مساحةٍ للاستقلال أو المناورة. أمّا على المستوى السياسيّ فقد دخلت تركيا في أوثق تحالفٍ مع الولايات المتّحدة، وقبلت بدعم مشروع الشرق الأوسط الكبير وأنْ تكون أحد عناصره الفاعلة في المنطقة.

والحقيقة أنّ تركيا ليس باستطاعتها تبنّي سياساتٍ اقتصاديةٍ مستقلّةٍ عن المنظومة الرأسمالية الغربية بأجهزتها وتجمّعاتها المختلفة. كما أنّ المعادلة الدولية الحالية لا تسمح لتركيا أو غيرها بتبنّي سياساتٍ مستقلّةٍ عن الولايات المتّحدة. ومن ثمّ يمكن فهم التحركات التركية على المستويين الدوليّ والإقليميّ بوصفها جهدًا إيجابيًا

يتغيّى استعادة الهيبة والثقل والتأثير في الدوائر الإقليمية والدولية بما يحقّق لها أكبرَ قدرٍ من المصالح الوطنية. خاصّةً وأنّ ثمّة عددًا من القضايا الأمنية والسياسية التي تهدّد الأمن القوميّ التركيّ تحتاج دائمًا إلى الدعم الأميركيّ ومنها: القضية الأرمنية ومشكلة الأكراد، وقضايا أخرى تتطلّب التشاور والتنسيق مع أميركا مثل الملفّ النووي الإيرانيّ والعلاقات مع إسرائيل.

تركيا والشرق الأوسط وسياسة الهوية

أشارت الورقة إلى أنّ "عقلية الدولة العثمانية عبّرت عن نفسها تاريخيًا بربط العناصر الخاضعة لسيطرتها بالدولة، بدلًا من بناء هوياتٍ جديدةٍ". وتمثّل هذه الإشارة مدخلًا إيجابيًا للتدليل على أهمية الدور التركيّ بما يمتلكه من مخزونٍ جيوثقافيّ في تجسير الهوّة بين أطراف الصراعات القائمة على الهوية الإثنية أو الطائفية.

فبعد انهيار الدولة العثمانية، واحتلال القوى الاستعمارية لمعظم أراضيها، استحالت قضايا الهوية نقاط احتقانٍ سياسيّ لدى الأنظمة الحاكمة الاستعمارية في ظلّ انعدام الدوّل المستقلّة والبحث عن الاستقلال. وبعد قيام الدول القومية عقب نجاح الحركات التحررية ازداد ذلك الاحتقان السياسيّ، ولجأ أصحاب الهويات الإثنية والطائفية – بدعوةٍ من القوى الغربية – إلى تدويل القضايا والمشكلات ضدّ أنظمة الحكم السلطوية في العالم العربيّ.

وبهذه الكيفية– وكما يقول صاحب الورقة– "لجأت القوى الخارجية إلى استغلال هذه الفئات المقهورة لتحقيق مآربها". فتلاعبت القوى الخارجية خلال القرن العشرين ولا تزال بقضايا الهوية ووجّهتها نحو "تشكيل حكوماتٍ ضعيفةٍ" قصيرة المدى، وسمَت المنطقة دومًا بعدم الاستقرار والانقسام الاثنيّ والمذهبيّ.

فما حدث في لبنان والعراق ولا يزال، وما يخطّط له في إيران وسوريا يؤكّد عمق الأزمة التي تمرّ بها المنطقة من صراعاتٍ وصداماتٍ باتت داميةً بين النسيج المجتمعيّ لشعوب المنطقة ما بين سنةٍ وشيعةٍ وأكرادٍ وعربٍ وعلويّين وأتراكٍ. وهو انقسامٌ تصل أخطاره وعواقبه الوخيمة إلى كافّة دول وشعوب المنطقة دون تمييزٍ.

مسودة

وعلى الرغم من "حداثة العودة التركية إلى الشرق"، أو لنقُل التقارب التركيّ العربيّ، فإنّ تركيا استطاعت في ظلّ سياستها الخارجية الجديدة لاسيما الشرق أوسطية أنْ تبذل جهدًا واضحًا من أجل إقرار السلام والأمن في المنطقة. غير أنّ هذا الجهد يحتاج إلى مشاركة كافّة الأطراف وإلى رغبةٍ صادقةٍ في وقف هذا الانقسام الإثنيّ والطائفيّ الذي يصبّ أساسًا في مصلحة إسرائيل.

المراكز البحثية

وأعتقد أنّ الأزمات الخطيرة التي تمرّ بها منطقة الشرق الأوسط حاليًا تفرض علينا مزيدًا من الاستماع إلى صوت العقل وإعماله. وهو ما ينقلنا إلى نقطةٍ أشارت إليها الورقة؛ أراها من أهمّ النقاط التي ينبغي الاهتمام بها وتدارسها بغية الوصول إلى خطواتٍ عمليةٍ نحو تحقيق السلام في المنطقة من خلال تبادل المعرفة والخبرات بين عقول ومؤسّسات المنطقة. وهي ضرورة الاهتمام بالمراكز البحثية مختلفة الاهتمامات في دول المنطقة.

وأودّ هنا أنْ أؤكّد أنّ قلّة المراكز البحثية في المنطقة مقارنةً بمثيلاتها في الولايات المتّحدة وأوروبّا تمثّل نقطة ضعفٍ أساسيةً في مقومات التعاون وتبادل الخبرات بين الدول والشعوب لاسيما إذا كنّا نتحدّث عن تقاربٍ تركيّ عربيّ.

فضعف المعرفة وإدراك الآخر لدى الأتراك والعرب على حدّ سواء ناتجٌ عن نحو ثمانين عامًا من القطيعة التاريخية والسياسية. وهو الضعف الذي بدت آثاره واضحةً في سياسات الاقتراب التركيّ من العالم العربي مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى تركيا. إذ أخذت تركيا زمام المبادرة بالانفتاح على العالم العربيّ انفتاحًا اقتصاديًّا ثم أخذ يتطوّر نحو الانفتاح السياسيّ قبل أنْ تتوفّر لدى الساسة والدبلوماسيين في تركيا البيانات

المعرفية وخبرات الاتّصال والتواصل اللازمة للتفاعل والتأثير مع سياسات الدول العربية ومجتمعاتها سواءً في حالتها الساكنة أم المتحرّكة بعد الثورات العربية.

وكذا العالم العربيّ عندما انبهر الفاعلون السياسيّون فيه، لاسيما قادة الحركات الإسلامية بالنموذج التركيّ ونجاحاته لم يكن يعي جيّدًا مقومات هذا النموذج وعناصره ومضامينه وطبيعة البيئة السياسية والمجتمعية التي نجح فيها. بل انزلق إلى "منهج القياس الظاهري" الثابت دونما إدراكٍ للمتغيّرات وخصوصيات الأطراف المختلفة.

ولا شكّ في أنّ إهمال عامل اللغة وأهميتها في الحفاظ على التواصل المجتمعيّ وتهيئة البنية التحتية للتقارب والتعاون السياسيّ والاقتصاديّ من كلا الطرفين كان له أثرٌ بالغٌ في تكوين صورٍ نمطيةٍ سلبيةٍ وعوائقَ سيكولوجيةٍ حالت دون إقامة جسور التعاون والتحالف التي افترضتها أوضاعٌ سياسيةٌ ومخاطرٌ أمنيةٌ أخذت في التبلور منذ انتهاء الحرب الباردة. فقد كشفت السنوات الأخيرة عن الجوانب السلبية لإهمال العرب تعلم اللغة التركية وثقافتها، ولإهمال تركيا تعلّم "العربية الحديثة" وثقافة الشعوب العربية المعاصرة.

وعليه، فمن الأهمية بمكانٍ أنْ يزيد الاهتمام بالمراكز البحثية في العالم العربّي وتركيا، على المستويين الكميّ والكيفيّ، لقراءة الماضي والواقع بعينٍ مباشرةٍ دون وساطةٍ، ولصوغ رؤًى مستقبليةٍ مشتركةٍ واقعيةٍ تراعي مصلحة الجميع.